الواقع التنموي للاقتصاد العراقي بين الريعية والتحول

أ.د. عبد الوهاب محمد جواد الموسوي الباحثة أنغام فاضل المعمار
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة
Journalofstudies2019@gmail.com

الملخص:
في ظل غياب المنهج الفكري للاقتصاد العراقي، فضلا عن القوى السياسية المتذبذبة التي أمسكت السلطة بعد ٢٠٠٣ بعد ان كان الاقتصاد العراقي يعاني منذ أكثر من ثلاثين عاما بسبب الحروب والنزاعات من دول الجوار، فضلا عن العقوبات الاقتصادية التي فرضت لأكثر من ١٣ عاما، تاركه خلفها تبعات وعقبات صعبة الإصلاح. وعلى الرغم من المحاولات التي كان من شانها تغيير واقع الاقتصاد العراقي وتسيير عجلة النمو بصوره إيجابية، الا انه وبعد مرور ١٨ عام على تحول نظام الاقتصاد العراقي من النظام الاشتراكي الى نظام السوق الا ان جميع المؤشرات أصبحت نتائجها سلبية بصوره غير مرضية. ان فشل خطوات الإصلاح في العراق يعزى سببها الى ان تلك السياسة بنيت على أنقاض دولة محطمة كليا وعانت ما عانته في العديد من العقود، مما أدى الى ضياع الوقت والجهد والمال في محاولات فاشلة للنهوض والإصلاح الاقتصادي، حيث حرقت الآلاف المليارات دون جدوى بسبب سوء السياسة المتبعة، فضلا عن عدم وجود دراسة وافيه من اجل إيجاد سياسة قادره على موائمة البيئة المحيطة للاقتصاد العرقي.
الكلمات المفتاحية: (الواقع التنموي، الاقتصاد العراقي).

The developmental reality of the Iraqi economy between rentierism and transformation

Dr. Abd al-Wahhab Muhammad Jawad al-Mousawi,
researcher Angham Fadel al-Mimar
College of Administration and Economics / University of Kufa

Abstracts:
In the absence of an intellectual approach to the Iraqi economy, as well as the fluctuating political forces that seized power after 2003, after the Iraqi economy had been suffering for more than thirty years due to wars and conflicts from neighboring countries, as well as economic sanctions that were imposed for more than 13 years, leaving behind repercussions. and difficult obstacles to repair. Despite the attempts that would change the reality of the Iraqi economy and drive the growth wheel in a positive way, but after 18 years have passed since the transformation of the Iraqi economic system from the socialist system to the market system, all indicators have become unsatisfactorily negative. The failure of the reform steps in Iraq is due to the fact that this policy was built on the ruins of a completely broken state and suffered what it suffered in many decades, which led to wasting time, effort and money in failed attempts for economic advancement and reform, where thousands of billions were burned in vain because of the bad policy followed.

As well as the lack of an adequate study in order to find a policy capable of adapting the environment surrounding the ethnic economy.
Keywords: (the development reality, the Iraqi economy).

المحور الأول: الريعية والتحول المفهوم والأهمية

أولا: الريعية مفهومها وأهميتها: يحمل الريع في الاقتصاد معان عدة فبالمعنى الواسع ينصرف الى تحديد كافة الدخول الناتجة دون بذل أي جهد يذكر، لذا يطلق عليه دخل البطالة، وبهذا المعنى فهو يشمل الإيجار وإيراد الملك والإيراد الناتج عن إقراض راس المال وكل الدخول التي تحققت دون بذل جهد للحصول عليها[١]. ويمكن أيضا تعريف الريعية النفطية بانها تلك التي تعتمد بمعظم صادراتها وتمويل ميزانيتها العامة على تصدير النفط (النفط الخام والغاز والمنتجات النفطية والبتروكيمياوية)، وتمتلك او تسيطر الدولة فيهل على معظم العوائد النفطية[٢]. ان الريع الاقتصادي يعني اعتماد بلد ما على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض، وبالتالي يكون اقتصاد هذا البلد في الغالب رخوا اذ يعتمد على المبادلات التجارية وينتج مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد، ولا يولي أهمية لأي من القطاعات الأخرى[٣]. اما الدولة الريعية هي تلك الدولة التي تعتاش على عائدات من الخارج اما من بيع مادة خام او من جراء خدمة استراتيجية، أي انها تعتمد على دخل لا يتم الحصول عليه عن طريق الإنتاج والعمل[٤]. أي بمعنى ان الدولة التي تعتمد على مصدر طبيعي واحد لتغطية نفقاتها بدون بذل أي مجهود في الحصول عليه وتطويره، لذا فان الدولة المصدرة للنفط الخام هي دولة ريعية وذلك كونها أحادية الجانب لاعتمادها على مصدر طبيعي وحيد واستخدامه في تمويل الموازنات والمشاريع المختلفة، وتتخذ الدولة سياسة توزيعية حيث تقوم الدولة بإعادة توزيع هذه الموارد المتأتية بدون أي جهد انتاجي بين فئات المجتمع بالصورة التي تراها مناسبة بدون خطط واستراتيجية لاستخدام هذه الموارد وتوظيفها لما يحقق تقدما حقيقيا في المجال الإنتاجي والتطور الاقتصادي. ان اعتماد الدولة على هذا النوع من التمويل يؤدي الى إعاقة التحول الديمقراطي وتمنع من تطور المجتمع وسير عجلة التنمية بالطريقة المرجوة (أي مجتمع مستقل خارج إطار الدولة)، وبالتالي فان تلك السياسة تنتج عنها العديد من المخاطر والعيوب نذكر منها[٥]:

١. إنّ الدولة الريعية تبقى رهينة الريع الطبيعي تغيبُ فيها الأنشطة الاقتصادية المساهمة في مداخيل الميزانية.
٢. من أبرز صفات الدولة الريعية عدم حدوث أي توسع في القاعدة الإنتاجية للاقتصاد عن طريق التصنيع والتنويع في مصادر الدخل، وذلك لأن الدولة مسؤولة عن ضخ المبالغ الكبيرة من الإيرادات الريعية وتدويرها في الاقتصاد الوطني مما أعطى الانطباع بالرفاه والازدهار الاقتصادي.
٣. إنّ الدولة التي تملك فوائض كبيرة من الإيرادات تؤدي في الاقتصادات الريعية إلى المزيد في التدخل البيروقراطي في الاقتصاد، مما يجعل أساليب الأنفاق العام تحت هذهِ الظروف تؤدي عادةً إلى نتائج عكسية تعيق عملية تقدم وتطوّر النظام الاقتصادي والاجتماعي.

٤. الرفاه والازدهار الاقتصادي يكون كمخدر للناس بأنْ تقتنع بالاكتفاء من المنافع الآتية من الأنفاق الحكومي، مما يؤدي إلى تشجيع الاستيراد وطرد العملة الصعبة الذي حصلوا عليه من ريع المورد الطبيعي.
٥. إنّ المورد الريعي لم يساهم في خلق بنية صناعية.
٦. السيولة الضخمة قد أدت إلى ارتفاع الأسعار في كل المجالات.
٧. ان الاقتصادات الريعية تكون عرضة للتقلبات التي تحدث في السوق العالمية المورد الطبيعي وهذا الارتباط يعرض هذه الاقتصادات الى الهزات التي تصيب الاقتصاد العالمي.
٨. الريع لا يدمر الاقتصاد الداخلي " فقط " بل يمتد إلى مجالات اجتماعية واقتصادية وسياسية ومجالات أخرى متعددة تتعلق بتدهور أخلاقيات العمل وانتشار الاتكالية، وتضخم الجهاز الإداري البيروقراطي، وهي على الأغلب تُنشِأ حكومات دكتاتورية وراثية كما هو في دول مجلس التعاون الخليجي للسيطرة الأسرية على هذهِ الثروة.

ثانيا: التحول مفهومها وأهميتها: أصبح مصطلح التحول لاقتصاد السوق من أكثر المصطلحات شيوعاً في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة بوصفه يمثل عملية ضرورية لإزالة المشاكل أو الاختلالات التي تعاني منها معظم البلدان التي كانت تنتهج نظاما اخر. وظهرت الكثير من المسميات والمصطلحات التي حاولت جاهدة ان تعرف مناهج ومداخل الفكر الدولي المعاصر في مسألة الدول التي اعتمدت آلية السوق في اغلب نشاطاتها فأصبحت تدعى (اقتصادات السوق) وهي التي تشكل مركز قرارات مستقلة فيما يتعلق بتخصيص الموارد، ويتم الاعتراف بهذه القرارات اللامركزية وفق آلية العرض والطلب وعلى أساس مبدأ القيمة. كما أن غياب النظم المالية والمصرفية المتطورة بمؤسساتها وأسواقها وأدواتها أدى ذلك كله إلى فهم مختلف لمصطلح التحول وصعوبة تحديده بشكل دقيق كونه يشير إلى إشكالات عديدة إذ إن آلياته وسماته متداخلة تداخلاً كبيراً [٦]. اذا ان التحول هو اعلى مراحل التغيير، فالتغيير يمكن ان يحدث داخل نظام قائم ويمكن ان يحول النظام ككل، فهو النقطة الفاصلة بين نظام وآخر بما يترتب عليه من تداعيات مختلفة[٧]. وقد عرفت عملية التحول بانها "مجموعة السياسات المتكاملة التي تهدف الاعتماد الأكبر على اليات السوق ومبادئ القطاع الخاص والمنافسة من اجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية" [٨]. ومن التعاريف المهمة أيضا التي توضح مفهوم التحول الاقتصادي هو تعريفها بانها "تقليص دور الدولة وتوسيع دور القطاع الخاص في تملك وإدارة المشاريع والأنشطة الاقتصادية المختلفة" [٩].

كان التفكير في التحول الاقتصادي ينظر اليه في المقام الأول بنظرة التغيير الهيكلي، بمعنى تغيرات في التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، من خلال اتباع عدة إجراءات تخص كل تقييد دور الحكومة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية ودعم الملكية الخاصة وغيرها من سياسات المتبعة الأخرى التي أثبتت إمكانياتها على إنقاذ حالات بعض الدول التي كانت تعاني مشاكل اقتصادية بناءا على التجربة التاريخية

للبلدان المتقدمة التي انتهجت السياسة ذاتها. ومع مرور الوقت أصبح نظرية للتنمية تشير الى التحول أوسع بكثير من التغيير الهيكلي، كونه متعلق بمجموعة من قضايا وعمليات لا تتعلق فقط في الجانب الاقتصادي، إنما تخص بما في ذلك النمو السكاني التوزيع المكاني للسكان، والتحول الديموغرافي والتغيرات المؤسسية والتغيرات في الهياكل الأساسية للقطاعات الإنتاجية وما الى ذلك العديد من القضايا الاجتماعية والتنموية التي ينبغي ان تصاحب عملية التحول الاقتصادي الناجحة والقادرة على خلق مكاسب حقيقية وتغيير في البنى التحتية فضلا عن تحسين نوعية الحياة للغالبية من السكان وبالتالي تصحيح الوضع الاقتصادي[١٠].

هناك شبه اتفاق على قواعد التحول للاقتصاد الحر، ولكن هناك بعض اختلاف في طرق التطبيق تبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من دولة لأخرى، وهناك نوعين رئيسين من التحول وهما:

١. الانتقال الكامل (استراتيجية الصدمة): يعتمد منهج الانتقال الكامل او العلاج بالصدمة على الانفتاح الكامل والشامل للاقتصاد على العالم، وبأقل قدر من القيود والشروط، فمن خلال هذا المنهج يتم الانتقال او التحول بشكل أوسع يشمل كافة القطاعات في ان واحد، وإصلاح اليات الاقتصاد الكلي عبر السياسة النقدية وأدواتها واعتماد حرية أسعار الصرف ورفع الدعم الحكومي[١١].
٢. الانتقال الجزئي (استراتيجية التدريج): ان هذا النوع من مناهج التحول الى اقتصاد السوق يكون الانتقال من الاقتصاد الشمولي الى اقتصاد السوق بشكل تدريجي خطوة خطوة، بمعنى الانتقال بشكل جزئي. اذ يتضمن هذا المنهج تبني إصلاحات جزئية وعلى مراحل، أي ان الحكومة تقوم برسم أهداف محددة من اجل الاستعداد لعملية تبني اقتصاد السوق، ويتم التعامل مع ثلاث عناصر مترابطة (التغيرات الهيكلية والمؤسسية، تحرير أسعار التجارة، التثبيت الاقتصادي) ولكل منها أفق زمني معين[١٢].

ان عملية التحول تعد وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تتراوح بين تخصيص جديد للموارد وإعادة هيكلة المشروعات، فضلا عن رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية، ولكي تتحقق هذه الأهداف ينبغي توفير إطار او بيئة مأمونة وإطار مؤسسي قانوني يحمي الملكية الخاصة ويوسع الحرية والحركة في النشاط الاقتصادي[١٣]. وهذا لا يعني عدم تدخل الدولة مطلقا في النشاط الاقتصادي، بل هناك ضرورة بقاء دور الدولة من خلال اتباعها سياسات محفزة للسوق تهدف الى زيادة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية من خلال القيام بالسياسات الآتية [١٤].

١. سياسة الاستقرار والتكييف الهيكلي: هي السياسات التي تبناها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من اجل إيجاد التناغم والتوافق بين السياسات المالية والنقدية والتجارية وسعر الصرف وضمان وجود طلب كلي يتلاءم مع العرض الكلي بالاعتماد على إجراءات تعمل على تحفيز جميع القطاعات، فضلا عن تحسين الكفاءة في استخدام الموارد من خلال إزالة التشوهات السعرية وتعزيز

المنافسة واستعادة التوازن الداخلي والخارجي وتقوية وضع ميزان المدفوعات، فضلا عن سياسات الاستقرار التي تهدف الى تحسين الموارد ورفع كفاءتها[١٥].

٢. سياسة الخصخصة: ان مفهوم الخصخصة من المفاهيم الشائعة في الأدبيات الاقتصادية ومن أكثر المصطلحات التي دارت حولها حلقات نقاش بين الاقتصاديين لتحديد مفهوم واضح لها بسبب اختلاف زوايا وجهات النظر، وعليه أصبحت ظاهرة في غاية الأهمية بين الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء، وتعد الخصخصة جزءا من عملية شاملة لإعادة هيكلة الاقتصاد بهدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية وهي ملازمة لعملية التحول وتصحيح مسار الاقتصاد. كما عرفت الخصخصة بانها انتقال ملكية بعض من وحدات القطاع العام المملوكة للدولة الى القطاع الخاص عن طريق البيع وذلك من ضمن مجموعة متكاملة من السياسات الاقتصادية المعتمدة بصورة أساسية على اليات السوق الحر[١٦].

٣. سياسة الانفتاح على الاقتصاد العالمي: ان التحول الاقتصادي ينصب في اتجاهات متقابلة في مضامين العملية الاقتصادية عبر التغيرات المؤسسية التي ستفرضها شروط عمل السوق، التي تتضمن إزالة القيود التي يمارسها القطاع العام على الأسواق المالية والسلع والخدمات من اجل ممارسة سياسة الانفتاح الاقتصادي وإعطاء فرصة لنظام السوق، وعليه ينطوي التحول الى تحرير الأسعار والتجارة ورفع القيود المفروضة من الدولة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، فضلا عن زيادة قدرة السلعة المحلية على منافسة السلع الخارجية [١٧].

٤. سياسة تحفيز الاستثمار الأجنبي: ان الاستثمار الأجنبي هو ظاهرة حديثة بمصطلحها قديمة بمفهومها حيث تناولها معظم الاقتصاديين قديما باسم حركة راس المال، وأخذت هذا الظاهرة تتطور في مطلع القرن العشرين خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية من خلال مشروع مارشال لإعادة إعمار ما دمرته الحرب، كما شهد هذا المفهوم تطورا كبيرا بسبب التغيرات السريعة والكبيرة في الاقتصاد العالمي، وهذا يعود الى فشل سياسة الإقراض وظهور أزمة المديونية العالمية، ومما سبق يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي بانه "الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر مستقر في بلد ما يسمى البلد الأم بامتلاك أصول او موجودات ثابتة في بلد اخر يسمى البلد المستقبل مع وجود النية في أدارة ذلك الأصل"[١٨]. ومن اجل تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد من المحددات الأساسية لعملية التحول لنظام السوق يجب توفير بيئة جاذبة لتلك الاستثمارات من جميع النواحي الاقتصادية التي تتمثل بالموارد الطبيعية القابلة للاستغلال والأيدي العاملة والكفاءات، فضلا عن توفر الاستقرار السياسي، بالإضافة الى توفر قوانين وتشريعات لحماية المستثمر من جهة وحماية البلد المضيف من جهة أخرى. وعليه فقد ارتبطت الية التحول نحو تنشيط دور القطاع الخاص بعمليات الإصلاح الاقتصادي والإداري والسياسي، اذ ان سياسات الإصلاح تهدف الى التغلب على الاختلالات الحاصلة في النشاط

الاقتصادي ككل، والتي سببها أداء مؤسسات القطاع العام ومستوى الكفاءة في الأداء الاقتصادي، وهنا يجب إبراز دور القطاع الخاص وجعله محور رئيس من اجل تفعيل النشاط الاقتصادي ومن ثم قيام عملية التنمية الاقتصادية بشكل فعال وحقيقي [١٩].

أصبحنا اليوم في عالم متسارع ليس فيه فرصة لتضييع المزيد من العقود بسياسات اقتصادية خاطئة، وأصبح لابد من وجود حلول سريعة وجذرية لمعالجة الوضع الاقتصادي القائم، لذلك يرى عدد كبير من الاقتصاديين بان التحول الاقتصادي الى نظام السوق أصبح مطلبا ملحا وضروريا لتصحيح هيكلية وبنيوية الاقتصاد العراقي ومعالجته مما إصابة من اختلالات ما قبل عام ٢٠٠٣ التي كانت نتيجة لتفرد الدولة بالقيادة الاقتصادية بشكل كامل. وعلية أضحت اليه التحول نحو اقتصاد السوق هو الإصلاح لذلك الفشل، حيث بدا العراق بعد ٢٠٠٣ بتنفيذ اليه التحول الى اقتصاد السوق بإرادة خارجية وبشكل مفاجئ أي بطريقة الصدمة، دون القيام بدراسة شاملة لإمكانياته وما يلائمه من اليات التحول التي سيتم تطبيقها[٢٠]. ان مبررات التحول الأساس تتمثل بالتالي[٢١]:

١. تدني كفاءة القطاع العام بسبب تسليط الفساد الإداري والمالي على أجهزة القطاع العام وتخلف الإدارة فضلا سياسات التدخل الحكومي المتمثلة بسياسة الدعم والتسعير التي أدت الى تدني الكفاءة الإنتاجية في منشات القطاع العام وانخفاض الفائض الاقتصادي وزيادة الإنفاق الحكومي وابتعاده عن القاعدة الاقتصادية لمصادرة الكلف الحقيقية والتي بدورها لغت حافز خفض الكلفة وتحسين الإنتاجية لدى هذه المنشآت وانعدام قدرتها على المنافسة الخارجية.
٢. عجز الموازنة العامة للدولة وذلك بسبب فشل القطاع العام في توليد فائض اقتصادي يمكن استثماره مما أدى الى خلق عجز كبير في الميزانية العامة للدولة وعجز في ميزان المدفوعات، بالإضافة الى اتباع الحكومة العراقية سياسة نقدية خاطئة أثرت سلبا في أداء الاقتصاد العراقي أخذت به الى الاقتراض الخارجي وبالتالي الى ارتفاع حجم الدين العام وظهور التضخم الذي شل عجلة الصناعات المحلية وانخفاض معدلات النمو وزيادة معدلات البطالة.
٣. المديونية الخارجية والتي تعد الدافع الأساسي لتبني سياسة التحول الى اقتصاد السوق.
٤. الضغوطات الخارجية من قبل المؤسسات المالية الدولية (الصندوق والبنك الدوليين) من اجل إعادة جدولة الديون الخارجية المتراكمة على كاهل الاقتصاد العراقي، والتي تلزم العراق بالالتزام ببرنامج الإصلاح الاقتصادي التي فرضته تلك المؤسسات من اجل إعادة جدولة ديونه.

المحور الثاني: واقع الاقتصاد العراقي في ظل بعض المؤشرات للمدة ٢٠٠٤ ــ ٢٠٢٠

عانى العراق من خلل هيكلي واضح ترك أثاره على مختلف قطاعات الاقتصاد وذلك نتيجة للتحولات السريعة غير المدروسة والحروب التي انهكت البنى التحتية، فضلا عن

الإنفاق العسكري الذي استنزف موارد المالية وأوقف عجلة التنمية الاقتصادية، مما اضعف من قدرة الاقتصاد الوطني وبالتالي زاد ضعف القطاعات الداخلية، ويمكن ان تشير الى تلك الاختلالات بشكل عام في اختلال التوازن الاقتصادي بشقي الخارجي والداخلي، المتمثلة في الميزان التجاري والهيكل الإنتاجي، إضافة الى الوضع الاجتماعي للبلد المتمثل في مستويات التعليم والصحة ومستويات البطالة. ومن اجل الدخول في تفاصيل مفاصل الاقتصاد العراقي تم تقسيم المؤشرات التي من شانها ان تحدد الوضع الاقتصادي السابق والحالي الى مؤشرات اقتصادية ومؤشرات اجتماعية. فعلى الرغم من ان الموارد المالية حققت طفرات متزايد بعد عام ٢٠٠٣ الا انها لم تحقق أي نتائج إيجابية ملموسة على الواقع الاقتصادي العراقي وذلك بسبب غياب التخطيط الاستراتيجي وعدم استثمارها بشكل الأمثل، فهي لم تحقق تحولات حيوية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي الذي يحقق التنوع في الهيكل الاقتصادي ويحد من تبعية الاقتصاد. كذلك لم تعالج المشاكل المستديمة الذي يعاني منها الاقتصاد العراقي مثل مشكلة الفقر والبطالة وتردي الخدمات[٢٢]. لان تعاقب الحكومات واختلاف مدارسها السياسية القت بظلالها على الواقع الاقتصادي حيث انتقل العراق من الإقطاعية الى الاشتراكية وصولا الى الرأسمالية. مما جعلت البنية التنموية للعراق بيئة طاردة للاستثمارات الأجنبية وراس المال المحلي. والتي أدت بالتالي الى عرقلة سير عملية التحول المرغوب الوصول اليها. ومن جه أخرى فتح الحدود أمام كل البضائع دون أي رسوم او ضرائب، فضلا عن عدم الاستقرار الأمني ليزداد الوضع الاقتصادي في العراق سوءا وعرقلة غالبية الأهداف التنموية المرجو الوصول اليها بعد عام ٢٠٠٣. فأصبحت التوجهات تؤكد على سياسة اليه السوق وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وهذا ما وضحة الدستور العراقي ان الدولة هي التي تقوم بالإصلاح الاقتصادي باستخدام موارده المتاحة بشكل كفوء وعلمي وإعطاء دور مؤثر للقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية باستخدام اليه السوق وفق الصيغة المذكورة في المادة (٢٥). وقد جاءت هذه نتيجة للاختلالات الهيكلية الكبيرة في الاقتصاد العراقي بالإضافة الى المديونية الخارجية الضخمة[٢٣]. كان لابد من إيجاد عملية تصحيح جذرية لإعادة تشكيل النظام الاقتصادي وتجسدت هذه الإجراءات باتباع سياسة الخصخصة والتي تتمثل بنقل ملكية المشروعات الاقتصادية من القطاع العام الى القطاع الخاص، بالإضافة الى إعادة تحديد دور الدولة واتباع مبدا حرية السوق او ما يسمى بإلغاء القيود ولاسيما سياسات الدعم والإعانات وجعل اليه السوق هي الكفيلة بتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، حيث تعد وصفة صندوق النقد والبنك الدوليين في إجراء إصلاحات من شانها معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي[٢٤].

أولا: المؤشرات الاقتصادية

١. **الناتج المحلي الإجمالي:** ان التحول الى اقتصاد السوق سوف يقوم يتصحح الهيكل الاقتصادي للعراق وتدعيم القطاعات الأخرى وزيادة فاعليتها ومساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، الا إننا نلاحظ ان مجمل الناتج المحلي الإجمالي معتمد بشكل تام على القطاع النفطي مع مساهمة شبة معدومة

للقطاعي الزراعي والصناعي ومازال الاقتصاد العراقي عرضة لذبذبة أسعار النفط والأسواق العالمية. حيث ظل انتاج قطاع النفط الخام يشكل نسبة عالية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بعد عام ٢٠٠٣، على الرغم من انها تأثرت بسبب الظروف الأمنية وتعرض المؤسسات النفطية وأنابيب النقل الى العمليات الإرهابية، حيث وصل الى (١٦٠٠) مليون برميل يوميا في عام ٢٠٠٧ الا انها عادت لتزداد في عام ٢٠١٠ و٢٠١١ لتصل الى (٥٣٧٥) مليون برميل يوميا، وفي ظل هذه المستويات ظلت نسبة المساهمة للقطاع النفطي في الناتج المجلي الإجمالي مرتفعة جدا مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى التي كادت ان تكون المشاركة معدومة في بعض القطاعات، اذ بسبب غياب التخطيط الازم لاستثمار ناتج هذا القطاع لصالح تنمية القطاعات الأخرى الاقتصادية، استمرت محددات النمو معتمدة بشكل شبة كامل على الصادرات النفطية لتصل تلك النسبة الى (٩٥%) من إيرادات الموازنات الحكومية[٢٥]. وصولا الى عام ٢٠٢٠ ومازال البلد عالقا يواجه أسوء أداء للنمو في الناتج المحلي الإجمالي بسبب العديد من تراكمات عدم الاستقرار السياسي والسياسات الاقتصادية الضعيفة غير مخطط لها تنمويا، كما مبين في الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي العراقي بالأسعار الثابتة (٢٠٠٣ ٢٠٢٠) مليار دولار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو	القطاع النفطي	معدل النمو	القطاع الصناعي	معدل النمو	القطاع الزراعي	معدل النمو
٢٠٠٣	29,585,788	-٢٧.٩	20,372,293	-٢٩.٩	٣٠٣.٧٢٤	-٥١.٤	2,486,865	-٢٩.٢
٢٠٠٤	53,235,358	٧٩.٩	30,855,992	٥١.٥	٩٣٧.٦٨١	٢٠٨.٧	3,693,768	٤٨.٥
٢٠٠٥	73,533,598	٣٨.١	42,529,152	٣٧.٨	٩٧١.٠٣١	٣.٦	5,064,158	٣٧.١
٢٠٠٦	95,587,954	٣٠.٠	53,030,897	٢٤.٧	1,473,218	٥١.٧	5,568,985	١٠.٠
٢٠٠٧	111,455,813	١٦.٦	59,274,337	١١.٨	1,817,913	٢٣.٤	5,494,212	-١.٣
٢٠٠٨	157,026,061	٤٠.٩	87,521,201	٤٧.٧	2,644,173	٤٥.٥	6,042,017	١٠.٠
٢٠٠٩	130,643,200	-١٦.٨	56,563,772	-٣٥.٤	3,411,292	٢٩.٠	6,832,552	١٣.١
٢٠١٠	162,064,565	٢٤.١	73,569,919	٣٠.١	3,678,715	٧.٨	8,366,232	٢٢.٤
٢٠١١	217,327,107	٣٤.١	115,999,413	٥٧.٧	6,132,760	٦٦.٧	9,918,316	١٨.٦
٢٠١٢	254,225,490	١٧.٠	127,225,674	٩.٧	6,919,449	١٢.٨	10,484,949	٥.٧
٢٠١٣	273,587,529	٧.٩	126,445,194	-٠.٦	6,286,042	-٩.٢	13,045,856	٢٤.٤

٢٠١٤	266,332,655	٢.٧-	117,357,982	٧.٢-	4,999,233	٢٠.٥-	13,128,622	٠.٦
٢٠١٥	194,680,971	٢٦.٩-	65,590,963	٤٤.١-	4,234,716	١٥.٣-	8,160,769	٣٧.٨-
٢٠١٦	196,924,141	١.٢	67,796,890	٣.٤	4,436,442	٤.٨	7,832,046	٤.٠-
٢٠١٧	225,722,375	١٤.٦	89,065,057	٣١.٤	5,889,495	٣٢.٨	6,598,384	١٥.٨-
٢٠١٨	251,064,479	١١.٢	118,198,265	٣٢.٧	4,509,661	٢٣.٤-	4,897,589	٢٥.٨-
٢٠١٩	225,200,638	١٠.٣-	102,562,981	١٣.٢-	4,259,101	٥.٦-	4,678,111	٤.٥-
٢٠٢٠	١٨٩٨٣٧٥٧٣.٦	٢٨.٥-	٦٠٧٩٥٧٢٦.٠	٤٣.٩-	٥،٩٨٨،٤٥٠	٢.٩٨	٠٠٣،٧١٦،١١	٥.٨٢

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، لسنوات متعددة.

ان بقاء الإيرادات النفطية مهيمنة على تكوين الناتج المحلي الإجمالي مع انعدام واضح لدور القطاعات الأخرى التي كان لابد لها ان تنشا وتتطور بعد مرور ١٨ عام على اتباع السياسة الاقتصادية التي كانت هي الوسيلة الأمثل لتصحيح المسار الاقتصادي. الا إننا نرى العكس يدل على عدم فعالية سياسة التحول الى اقتصاد السوق وتنشيط القطاع الخاص والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وبناءا على ذلك لابد من تبني رؤية موضوعية جديدة بشكل ملائم للبيئة الاقتصادية وللأوضاع الراهنة في العراق والتي تهدف الى رفع مساهمات القطاعات الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتصحيح الهيكل الاقتصادي.

٢. متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ان متوسط دخل الفرد يلعب دورا رئيسيا في تقدير مستوى معيشة السكان، ونظرا لاعتماد حالات النظام الاجتماعي بعضها على بعض وتداخل التأثيرات فيما بينهما، فان تحسن مستوى المعيشة حتما يؤثر على الواقع الاقتصادي والعمل ونمط السلوك ونشوء المؤسسات والتي بدورها سيؤثر تحسنها بصوره إيجابية على الدخل القومي والذي يودي الى تحسن عام في مستوى المعيشة وبهذا تكتمل حلقة التأثيرات وتصبح العلاقة السببية دائرية مكتملة[٢٦]. من الجدول رقم (٢) نلاحظ ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتسم بالتذبذب.

الجدول (٢)

متوسط نصب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار

			الجارية
٢٠٠٣	٦٦٧٢٠٠٩٧.٩	٢٩٥٨٥٧٨٨.٦	١١٢٣٢٢٧.٠
٢٠٠٤	١٠١٨٤٥٢٦٢.٤	٥٣٢٣٥٣٥٨.٧	١٩٦١٥٠٩.٢
٢٠٠٥	١٠٣٩٧٣١٧٩.٦	٧٣٥٣٣٥٩٨.٦	٢٦٢٩٦٧٤.٩
٢٠٠٦	١٠٩٨٤٣٧٣٤.٧	٩٥٥٨٧٩٥٤.٨	٣٢٧٤٢٣٣.٠
٢٠٠٧	١١١٤٥٥٨١٣.٤	١١١٤٥٥٨١٣.٤	٣٧٥٤٩٨٦.٠
٢٠٠٨	١٢٠٦٢٦٥١٧.١	١٥٧٠٢٦٠٦١.٦	٥١٣٥٢٦٢.٧
٢٠٠٩	١٢٤٧٠٢٨٤٧.٩	١٣٠٦٤٣٢٠٠.٤	٤١٢٥٨٦١.٥
٢٠١٠	١٣٢٦٨٧٠٢٨.٦	١٦٢٠٦٤٥٦٥.٥	٤٩٨٨١٤١.١
٢٠١١	١٤٢٧٠٠٢١٧.٠	٢١٧٣٢٧١٠٧.٤	٦٥١٨٧٥٢.٦
٢٠١٢	١٤٢٧٠٠٢١٧.٠	٢٥٤٢٢٥٤٩٠.٧	٧٤٣١٩١٨.٨
٢٠١٣	١٧٤٩٩٠١٧٥.٠	٢٧٣٥٨٧٥٢٩.٢	٧٧٩٥٤٥٥.٥
٢٠١٤	١٧٥٣٣٥٣٩٩.٦	٢٦٦٤٢٠٣٨٤.٥	٧٣٩٩٦٣٠.٦
٢٠١٥	١٨٢٠٥١٣٧٢.٦	١٩٩٧١٥٦٩٩.٩	٥٦٧١٧١١.٣
٢٠١٦	١٩٩٤٧٦٦٠٠.٢	٢٠٣٨٦٩٨٣٢.٢	٥٦٣٦٥٧١.١
٢٠١٧	٢٠٥١٣٠١٠٠.٠	٢٢٥٩٩٥١٧٩.١	٦٠٨٥٠٣٢.٥
٢٠١٨	٢١٠٥٣٢٢٩٠٠.٠	٢٥١٠٦٤٤٧٩.٦	٧١٤٠٠٠٠.٠
٢٠١٩	٢١١٧٨٩٧٧٤.٨	٢٢٥٢٠٠٦٣٨.٠	٧١٠٢٠٠٠.٠
٢٠٢٠	١٨٩٨٣٧٥٧٣.٦	١٩٩٣٣١٥٢٣.٦	٤٩٥٠٠٠٠.٠

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، لسنوات متعددة.

ان النمو الحاصل في الحقبة الزمنية بين عامي ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠ يعود الى تصدير النفط الخام حصرا وليس الى نمو القطاعات السلعية الرئيسية الأخرى، اما بعد انتهاج نظام اقتصادي جديد كان من شأنه تحسين نصيب دخل الفرد والرفع من المستوى المعاشي وتخفيف من حدة الفقر، الا انه لم يأتي باي من الأهداف انفه الذكر فمازال نصيب دخل الفرد مرتبط بتصدير النفط الخام متعرضا الى أثار تغير أسعار النفط العالمية وحجم الإنتاج في القطاع النفطي مع انعدام تام لمشاركة القطاعات الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي في تكوين نصيب الفرد.

على الرغم من الآمال الكثيرة التي كانت معقودة على فكرة إمكانية ان التحول الى اقتصاد السوق سوف يقوم يتصحح الهيكل الاقتصادي للعراق وتدعيم القطاعات الأخرى وزيادة فاعليتها ومساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين الوضع المعيشي وارتفاع متوسط دخل الفرد، الا إننا نلاحظ ان المؤشرات الاقتصادية مازالت معتمد بشكل تام على القطاع النفطي مع مساهمة شبة معدومة للقطاعي الزراعي والصناعي ومازال الاقتصاد العراقي عرضة لذبذبة أسعار النفط والأسواق العالمية. وبالتالي لم يتم الوصول الى الغاية او الهدف التي كان لابد من تحقيقه.

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية

١. البطالة: ان مشكلة البطالة في العراق هي مشكلة هيكلية ينتج بسبب عدم توفر فرص عمل للأشخاص القادرين على العمل ويعود هذا الى فشل السياسات التشغيلية وعدم انتظام سوق العمل وضعف القدرة الاستيعابية للنشاط الاقتصادي

وهذا بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي كونه اقتصادا ريعيا المشكلة التي لطالما تركت أثارها السلبية على الاقتصاد المحلي التي كان لابد منها ان تتعالج بعد نقطة التحول في عام ٢٠٠٣. الا إننا ممكن ان نلاحظ في المخطط التالي زيادة نسبة البطالة مقارنة بنسبة النمو السكاني الحاصل في نفس المدة الزمنية. ولم تظهر ظاهرة البطالة في العراق بمعدلاتها المرتفعة الا بعد ٢٠٠٣ حيث ظهرت وبدأت بالارتفاع بشكل مقلق، فقد كانت في عقد الثمانينات لم تتجاوز نسبة ٥% حسب إحصاءات ١٩٨٧، الا ان بعد عام ٢٠٠٣ نجد ان معدل البطالة بلغ ٢٨% حسب مسح التشغيل والبطالة الذي تم تنفيذه في نفس العام، ويعود ذلك الى ان سلطة الاحتلال عمدت الى تسريح كل من الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى، إضافة الى العاملين في المصانع العسكرية. ومن ثم بدأت معدلات البطالة بالتراجع عام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ حيث بلغ عدد التعيينات ٧٥٩٤٧٩ عام ٢٠٠٦ لذا نجد معدل البطالة انخفض الى ١٧% حسب مسح البطالة في العام نفسه. كذلك انخفض معدل البطالة في عام ٢٠٠٨ ليصل الى ١٥.٣%. ومنذ عام ٢٠٠٨ ونتيجة لعجز الدولة عن معالجة ظاهرة البطالة حيث لجات الى الأسلوب التقليدي في استيعاب عدد من العاطلين عن طريق فتح باب التعيين في الأجهزة الإدارية، وتخصص عددا من التعيينات في الميزانيات السنوية، حيث تبقى نسبة البطالة تتأرجح بين ١٠% و١٣% للسنوات الثلاث الأواخر. نلاحظ انه وفي ظل الركود الاقتصادي الذي يعيشه العراق وتزايد مظاهر العنف والنزاعات وتدهور منشئات القطاع الخاص فضلا عن انفتاح السوق أمام السلع الأجنبية فتكون استمرار مشكلة البطالة الى ما بعد ١٨ سنة من اتباع نظام السوق امر حتمي، وما قد يزي الأمر سوءا ان اغلبيه العاطلين عن العمل هم الخريجين بشهادات أولية وشهادات عليا. إضافة الى ذلك فان عملية التحول نحو اقتصاد السوق أدت الى تفاقم مشكلة البطالة من خلال تقليص فرص العمل في القطاع العام الذي كان يستوعب سنويا العديد من الباحثين عن العمل، فضلا عن ان العديد من المشروعات والصناعات المتوسطة والصغيرة قد شهدت حالات إفلاس وتوقف عن العمل نتيجة الانفتاح الكبير للأسواق في العراق على البضائع المستوردة وإغراقه بالسلع الأجنبية دون أي قيود مصاحبة مما أدى الى عجز السلعة المحلية على منافستها وبالتالي توقف معظم الأنشطة الاقتصادية وتسريح عمالهم[٢٧].

٢. الصحة والتعليم: قد تحول العراق من بلاد الحضارة ومنارة العلم الى واقع التعليم المتردي اليوم، حيث أصبحت المؤسسة التعليمية الى مؤسسة هامشية، خارجة من التصنيف العالمي للتعليم، تقوم بتغذية سوق البطالة بخريجين عاطلين، فضلا عن ان معظم الخريجين يعانون من ضعف في المستوى التحصيل المعرفي والعلمي، أي هناك قصور نوعي في مخرجات القطاع التعليمي، وبالتالي هدر للطاقات الإنسانية وعدم إعدادها بالشكل الكفوء الذي

يخدم سوق العمل بالشكل المطلوب. هذا من جانب، ومن جانب أخرى هنالك شريحة واسعة لم تحظى بالتعليم أسوتا بأقرانهم. وهذا يعني بعد المؤسسة التعليمية عن دورها الحقيقي في المساهمة في عملية التنموية للبلد، بل أصبحت تشكل عبئا شانها شان العديد من القطاعات الأخرى التي انتهى بها الحال الى أسوء ما يكون. ان ما وصلنا اليه اليوم هو نتيجة تراكمات وإهمال الجانب التعليمي لعقود من الزمن، والخروج من هذا الواقع المرير مسالة ملحة يتطلب اعداد الكثير من الخطط والدراسات التي من شانها تقوم بتوظيف تلك الطاقات المهدورة بالشكل الأمثل لها للارتقاء بالواقع التعليمي في العراق. اما الجانب الصحي وعلى الرغم من تزايد الإنفاق الحكومي بعد عام ٢٠٠٣ يوضح الاتساع في مقدار تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، مبتعدة عن التوجهات الجديدة التي أقرت في إدارة الاقتصاد العراقي والتي تفضي باعتماد اليه السوق والتقليل من التدخل بالشأن الاقتصادي وترك السوق يقرر ندرة الموارد والسلع والخدمات. وعلى الرغم من اتساع التدخل الحكومي الذي يعتمد بشكل أساسي على النفط، فمن الممكن ملاحظه تذبذبات أسعار النفط على زيادة وانخفاض الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي من خلال بيانات الجدول رقم (١١) ففي عام ٢٠١٤ انخفض مستوى الإنفاق الحكومي عن السنة التي تسبقها، لترتفع مجددا سنة ٢٠١٥ لنفس السبب المذكور آنفا وهي تقلبات أسعار النفط عالميا. الأمر نفسه حصل مجددا عام ٢٠١٧، وذلك بسبب حرب داعش وتأثر حقول النفط الغربية آنذاك. ليليها التحدي الأصعب هو اجتياح فايروس (كوفيد-١٩) في أواخر عام ٢٠١٩ الذي بسببه انهارت نظم العديد من بلدان العالم التي كانت تتمتع بنظام صحي أكثر من جيد، ليقف النظام الصحي العراقي متهاويا بين انفجار الإصابات والوفيات عاجزا عن السيطرة عليها ولو بصوره نسبية، مما سبب العديد من الكوارث التي نجمت في القطاع الصحي بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١. نستدل مما سبق على ان النفاق الحكومي المتزايد لم يغير شيء من واقع النظام الصحي في العراق منذ عام ٢٠٠٣ وان السياسة المتبعة والتحول الى نظام السوق لم تحقق أي من النتائج المرجوة لها، ويعود ذلك الى سوء الإدارة التخطيطية وعدم تحديد الخطوات والأهداف بشكل واضح ليتم تحقيقها بشكل تدريجي مع عدم توافر إمكانية معالجة الأزمات التي تم مواجهتها في كل مرحلة من مراحل التغير.

من خلال استعراض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية نلاحظ بان الإصلاحات الاقتصادية والنظام المتبع (التحول الى اليه السوق) لم تعط ثمارها في اغلب المرافق الاجتماعية والاقتصادية، كون البيئة المحيطة للاقتصاد العراقي لم يصبح مهيأة بشكل مرضي لنضوج نتائج تلك الإصلاحات، فمازال الاستثمار الأجنبي في العراق يحذر من مخاطر الاستثمار في العراق بسبب الوضع الأمني، كما انه لم تحصل تغيرات جذرية في السياسات المالية بسبب تزايد الإنفاق بشكل كبير والاعتماد مازال على المصدر النفطي بشكل رئيسي وتام لتمويل الموازنة وبالتالي بقاء الاقتصاد ريعيا، كما ان الميزان

التجاري بقى على وضعة، فضلا على ان مستويات البطالة والفقر والتعليم والصحة مازالت تعاني من تدني وانحدار مستمر، لذا فان على مخططي السياسة الاقتصادية ان يعملوا على تفعيل إمكانيات الاقتصاد والحوافز الكامنة فيه واستغلال نقاط القوى وتفعيلها، وإيجاد الصيغ والآليات المناسبة لمناخ العراق الاقتصادي لإتمام عملية الإصلاح الاقتصادي وفي أسلوب التحول بما يخدم الاقتصاد العراقي ويدفعه بطريقة التنمية الاقتصادية من جديد، لان السنوات الفائتة لم تشكل أي نقطة إيجابية تحتسب. ان هناك عدة مقومات للإصلاح الاقتصادي التي يجب اتباعها واهمها[٢٨]:

١. توفر الإرادة السياسية الحازمة في تبني برامج الإصلاح وتكون قادرة على تحقيق الكفاءة الاقتصادية وسيادة القانون وضمان حقوق الملكية.
٢. وجود إرادة شعبية تتقبل عملية الإصلاح وتساعد في إنجاحها وعدم تأجيلها او عرقلت سيرها لكيلا يؤجل التقدم والانتعاش وبالتالي لا تتعثر مسيرة النمو.
٣. توفير الخبرات والمهارات القادرة على القيام بعملية الإصلاح.
٤. إعادة هيكلة الاقتصاد القومي وإفساح المجال للقطاع الخاص لكي يتبنى إدارة النشاط الاقتصادي بالاشتراك مع القطاع العام وليس على حساب تحجيمه او تصفيته.

المحور الثالث: الدور التنموي الواقع والاستشراف المستقبلي

على الرغم من مضي أكثر من ثمانية عشر عاماً على إعلان التوجه نحو تطبيق العراق لنهج اقتصادي جديد يستند الى اليات السوق، واتخاذه لبعض الإجراءات في هذا الاتجاه من مثل تحرير الاسعار، وانفتاح الاسواق على العالم الخارجي، ورفع الدعم الحكومي عن بعض السلع ومنها الوقود، إلا أنّ هذه الجوانب لوحدها مما يزيد من تكاليف عملية التحول ويجعل النظرة اليها سلبية، كونها لا تقترن بزيادة في الانتاج ولا تدعم النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية. لكن الملاحظ وبصورة عامة أن الدولة لا تزال تتدخل في النشاط الاقتصادي . ويرى الباحث أن تدخلها هذا – وللأسف الشديد- لم يكن لصالح تهيئة البيئة المؤاتية لنجاح عملية الانتقال وبالانسيابية المطلوبة واختصار الزمن وتقليل التكاليف، بل على العكس من ذلك كان تدخلها من أجل تحقيق مكاسب سياسية ومصالح حزبية ضيقة فضلاً عن المحاصصة. إضافة إلى تخبط المسؤولين وعدم قدرتهم على إدارة الملف الاقتصادي، فضلاً عن الملفات الأخرى، وانشغالهم بالخلافات السياسية التي غالباً ما تنعكس في صورة تدهور جديد للأوضاع الأمنية، وعدم الاستقرار، الأمر الذي يقود من جديد الى تأخر تطبيق السياسات الاقتصادية القادرة على النهوض بالاقتصاد العراقي، ويؤكد عدم تحقق زيادة ملموسة في معظم مؤشرات النمو الاقتصادي لفترات قادمة. وهذا مما يستدعي إعادة النظر وبجدية في صياغة البرامج والسياسات وتهيئة الظروف الملائمة والتغيير المؤسسي لمواكبة التطور، واعتماد مبدأي الخبرة والكفاءة في إدارة هذه العملية للوصول الى تحقيق الأهداف المنشودة من عملية التحول الاقتصادي، وتجاوز السلبيات ومعالجة العوائق والمشكلات والاختلالات التي طالما عانى منها الاقتصاد العراقي، وانتهاج مجموعة من

السياسات الاقتصادية المبنية على أسس علمية وعلى وفق خطط استراتيجية بعيدة الأمد لتنويع مصادر الإيرادات، وتجنب الوقوع في أزمات تراجع الإيرادات بسبب تقلبات سوق النفط العالمية، وكذلك العمل على توظيف فوائض الإيرادات في حال انتعاش أسعار النفط مجدداً واستثمارها في صندوق سيادي يكون على المدى البعيد رافداً للتنمية وصولاً الى النمو الاقتصادي المستدام. ومن أهم المعوقات التي لم توضح في المجال الاقتصادي هو عدم الإعلان الرسمي والتوجه الحقيقي نحو الإصلاح الاقتصادي الذي يفترض معالجة التناقضات الثنائية بين القطاع الخاص والعام على نحو يقلص مساحة هيمنة القطاع العام وإفساح المجال للقطاع الخاص ليلعب دوراً أكثر فاعلية وتأثيراً في قيادة الاقتصاد الوطني. كما إنه من الخطأ الكبير اعتماد وصفة جاهزة لمعالجة الترهل القائم في بيئة القطاع العام بل يتعين اعتماد المعايير الاقتصادية العلمية لوضع الحلول اللازمة والناجعة لها بما في ذلك الإصلاح عن طريق الخصخصة. إن تمكين القطاع الخاص للقيام بهذا الدور الجديد والانتقال الى آليات السوق إنما تفرضه متطلبات تغيير البيئة الاقتصادية المشوهة الأحادية الجانب وبهدف قيام اقتصاد متوازن، وعليه لحد الآن لم نر رؤى اقتصادية واستراتيجية واضحة ذات أبعاد وبرامج ملموسة في هذا المجال. إن تنمية القطاع الخاص ترتبط أولاً بتعزيز بيئة الاستثمار والسعي لتنويع الاقتصاد وتطوير سوق العمل والتوجه الجاد نحو حل معضلة البطالة المتعاظمة والبالغة أكثر من ٣٠% إضافة الى بطالة ناقصة تصل الى ٢٠%. وأكثر الحلول جدية لحل هذه المعضلة وإنعاش القطاع الخاص العراقي هو التوجه الجاد لحل مشكلة السكن وبناء المجمعات السكنية في الحضر والريف لما يستوعبه هذا النشاط من أيدي عاملة عاطلة ويعمل في الوقت نفسه على تجفيف بعض منابع الإرهاب، ويصبح المحرك لتشغيل كافة قطاعات الاقتصاد وخاصة الصناعية منها .

المعالجات والاقتراحات:

١. تعكس المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تم استعراض معطياتها والتي تخص الاقتصاد العراقي الذي بقي معتمد اعتمادا كليا على القطاع النفطي، حيث استمرت طبيعة الاقتصاد العراقي كونه ريعيا بشكل مطلق مرتبط ارتباطا وثيقا بمتغيرات خارجية وهي أسواق النفط الدولية والتي تتحكم بأسعاره وهو ما يطلب إعادة نظر بالبرامج الاقتصادية اللاحقة لتنويع مصادر الدخل وتشجيع القطاعات الفاعلة الأخرى في الاقتصاد العراقي وخاصة قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات .
٢. ان الظروف الذاتية والموضوعية التي يمر بها الاقتصاد العراقي تحتاج الى ترابط بين الدولة والقطاع الخاص وأطراف العمل من حيث التخطيط والتمويل والتنفيذ والمتابعة، مع استمرار الأولوية لدور الدولة عدة سنوات لاحقة، لحين تحقيق تطور ملموس بالاقتصاد الوطني لتجاوز التداعيات السلبية لهذه المرحلة .
٣. تنشيط قطاع التجارة الخارجية والاستفادة من قدرات الاقتصاد العراقي وبالذات النفطية منها، وتطبيق سياسة اقتصادية مرنة تتجاوز تأثيرات الأيديولوجيات،

وتعطي الأولوية للمصلحة الوطنية عبر إقامة علاقات اقتصادية مع الدول المجاورة كافة وبما يحقق المصلحة الاقتصادية للعراق بالدرجة الأولى والأساس.

٤. وفي ضوء التطبيقات العملية التي يشهدها العراق في الميدان الاقتصادي منذ عام ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٢٠ فان ظاهرة الفقر والبطالة لم تعدا مشاكل اقتصادية وقتية او اجتماعية عابرة بل تحولت الى مازق دائم يواجه صانع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق. لذا لابد من التفكير مليًا في إعادة النظر بكل المؤسسات والضوابط التي هيمنت على دوائر صنع القرار في العراق تمهيًدا لإقرار معالجات ذات جدوى اقتصادية مثمرة إشكالية ظاهرة الفقر في العراق، سواء أكان ذلك في المدى المنظور أم على الصعيد الاستراتيجي.

الهوامش:

[١]- كامل علاوي، حسن لطيف الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء، عمان، ٢٠٠٩، ص ١٨٧.

[٢]- علي ميرزا، العراق: الواقع والآفاق الاقتصادية، ورقة مقدمة للمؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت، ٢٠١٣، ص٨.

[٣]- صالح ياسر، ورقة سياسات النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الأردن والعراق، العراق، ٢٠١٣، ص٤.

[٤]- صالح ياسر، مصدر سبق ذكره، ص٤.

[٥]- عبد الجبار النوري، الدولة الريعية مستقبل مظلم، مقالة منشورة في الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن، العدد ٤٧٠٠، ٢٠١٥.

[٦]- علي حسن زاير محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التحول الاقتصادي لاقتصاد السوق (الجزائر حالة دراسية للمدة ١٩٩٤ – ٢٠٠٦)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص٦١.

[٧]- رابح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧، ص٣٥.

[٨]- حبيب الله بن محمد، الخصخصة وثقافة العاملين: دراسة تطبيقية على شركة الاتصالات السعودية، جامعة الملك بن عبد العزيز، السعودية، ص٣٧٤.

[٩]- عبد الوهاب الموسوي، الليبرالية والأزمات دراسة في الواقع الاقتصادي للبلدان المتحولة، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١٣، ص١٧٦.

[10] - Economic Transformation Cooperation Framework Companion Piece. 2020. p6.

[١١]- عامر عمران المعموري وحيدر حسين ال طعمة، التحول الاقتصادي في العراق: المسوغات والكلف، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد ٣، العدد ١٠، جامعة كربلاء، ٢٠١٥، ص١١٤.

[١٢]- عامر عمران المعموري – حيدر حسين ال طعمة، مصدر سبق ذكره، ص١١٤.

[١٣]- احمد عباس عبد الحسين الصافي، مستقبل التنمية الاقتصادية في العراقي في ظل سياسات التحول، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة، ٢٠١٥، ص٣٦.

[١٤]- فاطمة فرج، متطلبات التنوع في الاقتصاد العراقي وتعزيز مثبت ديناميكي كلي خارج الاقتصاد الريعي – دراسة تحليلية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، ٢٠٢٠، ص٢٣.

[١٥]- هناء صلاح احمد، الإصلاح الاقتصادي الدوافع والأثار والنتائج، المؤتمر العلمي الدولي الثامن، جامعة كربلاء، ٢٠١٦، ص٦.

[١٦]- تغريد قاسم محمد، واقع الخصخصة في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٧-٢٠٠٥) ومستقبلها في ظل استراتيجية التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٩، ص٦.

[١٧]- سمير خلف بندر، التحول نحو اقتصاد السوق- دراسة في الانعكاسات الاقتصادية لبلدان نامية مختارة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩، ص٦٧.

[١٨]- إحسان جبر عاشور، دور الاستثمار الأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص٨.

[١٩]- سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، ٢٠١١، ص٢٠.

[٢٠]- عبد الرسول جابر، كلف التحول الى اقتصاد السوق في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٣، العدد ٣، ٢٠١١، ص٧٧.

[٢١]- المصدر السابق نفسه، ص٨٨.

* نادي باريس: هي مجموعة غير رسمية من الدول الدائنة تسعى لإيجاد حلول مناسبة للصعوبات التي تواجهها الدول المدينة في سداد ديونها.

[٢٢]- حسين عجلان حسن، تنوع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية الواقع الراهن والحسابات المستقبلية، مجلة المنصور، العدد ٢٢، ٢٠١٧، ص٣.

[٢٣]- موسى خلف عواد، اتجاهات تعديل هيكل القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٢١-٢٠١١)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٦، العدد١، السنة ٢٠١٤، ص ١٧٩.

[٢٤]- حسين عجلان حسن، القطاع العام في العراق بين ضرورات التطوير وتحديات الخصخصة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ١١، ٢٠٠٦، ص١٨.

[٢٥]- حسين عجلان حسن، مصدر سبق ذكره.

[٢٦]- محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩، ص٢٨.

[٢٧]- عيادة سعيد حسين، البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها – وسبل معالجتها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٤، العدد ٨، السنة ٢٠١٢، ص٩٣.

[٢٨]- ثامر عبد العالي كاظم، واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات إصلاحه، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، المجلد ٧، العدد١، ٢٠١٧، ص٤٦.

المصادر:

١. كامل علاوي، حسن لطيف الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، ص ١٨٧.

٢. علي ميرزا، العراق: الواقع والآفاق الاقتصادية، ورقة مقدمة للمؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت، ٢٠١٣، ص٨.

٣. صالح ياسر، ورقة سياسات النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الأردن والعراق، العراق، ٢٠١٣، ص٤.

٤. عبد الجبار النوري، الدولة الريعية مستقبل مظلم، مقالة منشورة في الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن، العدد ٤٧٠٠، ٢٠١٥.

٥. علي حسن زاير محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التحول الاقتصادي لاقتصاد السوق (الجزائر حالة دراسية للمدة ١٩٩٤ – ٢٠٠٦)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص٦١.

٦. رابح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧، ص٣٥.

٧. حبيب الله بن محمد، الخصخصة وثقافة العاملين: دراسة تطبيقية على شركة الاتصالات السعودية، جامعة الملك بن عبد العزيز، السعودية، ص٣٧٤.

٨. عبد الوهاب الموسوي، الليبرالية والأزمات دراسة في الواقع الاقتصادي للبلدان المتحولة، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١٣، ص١٧٦.

٩. عامر عمران المعموري وحيدر حسين ال طعمة، التحول الاقتصادي في العراق: المسوغات والكلف، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد ٣، العدد ١٠، جامعة كربلاء، ٢٠١٥، ص١١٤.

١٠. احمد عباس عبد الحسين الصافي، مستقبل التنمية الاقتصادية في العراقي في ظل سياسات التحول، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة، ٢٠١٥، ص٣٦.

١١. فاطمة فرج، متطلبات التنوع في الاقتصاد العراقي وتعزيز مثبت ديناميكي كلي خارج الاقتصاد الريعي – دراسة تحليلية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠٢٠، ص٢٣.

١٢. هناء صلاح احمد، الإصلاح الاقتصادي الدوافع والأثار والنتائج، المؤتمر العلمي الدولي الثامن، جامعة كربلاء، ٢٠١٦، ص٦.

١٣. تغريد قاسم محمد، واقع الخصخصة في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٧-٢٠٠٥) ومستقبلها في ظل استراتيجية التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٩، ص٦.

١٤. سمير خلف بندر، التحول نحو اقتصاد السوق- دراسة في الانعكاسات الاقتصادية لبلدان نامية مختارة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩، ص٦٧.

١٥. إحسان جبر عاشور، دور الاستثمار الأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص٨.

١٦. سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، ٢٠١١، ص٢٠.

١٧. عبد الرسول جابر، كلفة التحول الى اقتصاد السوق في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٣، العدد ٣، ٢٠١١، ص٧٧.

١٨. عبد الرسول جابر، كلف التحول الى اقتصاد السوق في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٣، العدد ٣، سنة ٢٠١١، ص٨٨.

١٩. حسين عجلان حسن، تنوع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية الواقع الراهن والحسابات المستقبلية، مجلة المنصور، العدد ٢٢، ٢٠١٧، ص٣.

٢٠. موسى خلف عواد، اتجاهات تعديل هيكل القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٢١-٢٠١١)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٦، العدد١، السنة ٢٠١٤، ص ١٧٩.

٢١. حسين عجلان حسن، القطاع العام في العراق بين ضرورات التطوير وتحديات الخصخصة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ١١، ٢٠٠٦، ص١٨.

٢٢. محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٩، ص٢٨.

٢٣. عيادة سعيد حسين، البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها – وسبل معالجتها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٤، العدد ٨، السنة ٢٠١٢، ص٩٣.

٢٤. ثامر عبد العالي كاظم، واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات إصلاحه، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، المجلد ٧، العدد١، ٢٠١٧، ص٤٦.

25- Economic Transformation Cooperation Framework Companion Piece. 2020. p6.